

«زين السعودية» رسمت البسمة على وجوه الأطفال



السعودية ترسم البسمة على وجوه الأطفال

وكان الشريك قد خصصت أرقاماً للتبرع للجمعيات الخيرية، وذلك بهدف دعم مواردها المالية بما يساهم بشكل أساسي في تعزيز جهودها لخدمة المجتمع وفقاً لأنشطتها المختلفة. وتفعيلاً لاتفاقات التعاون التي وقعتها مع هذه الجمعيات.

يشار إلى أن «زين السعودية» حرصت منذ انطلاق خدماتها التجارية في المملكة العربية السعودية على تفعيل برامج الخدمة المجتمعية، وذلك تجسيداً لمبادراتها والتزاماتها في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة. وتبنيها للمعايير العالمية المترافق عليها في نشاط المسؤولية الاجتماعية، والتي من أهمها المساهمة في دعم أنشطة الجمعيات الخيرية بمختلف مجالاتها في المملكة.

اقامت «زين السعودية» فعاليات عيد زين لعايدة اطفال الجمعيات الخيرية بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، وذلك بمشاركة عدد من الأطفال في كل من الرياض وجدة والدمام، بهدف رسم البهجة على وجوههم وتقديم الدعم لهم، ومشاركة فرحة العيد.

واناحت الشركة خلال الفعاليات للأطفال الحضور فرصة تشكيل هويتهم الخاصة لإخوانهم وأخواتهم في جمعيات صوت متلازمة داون، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام إنسان، وجمعية الأطفال المعوقين، والجمعية السعودية للإعاقة السمعية، وذلك لغرس وتعزيز قيم العطاء والمشاركة فيها، كما قدمت الشركة لجميع الأطفال الحاضر من خلال العدد الخاص بهم.

«نفط الكويت» تطرح مناقصة بـ 3 مراكز تجميع جديدة للنفط والغاز شمالي الكويت

ملياري دولار



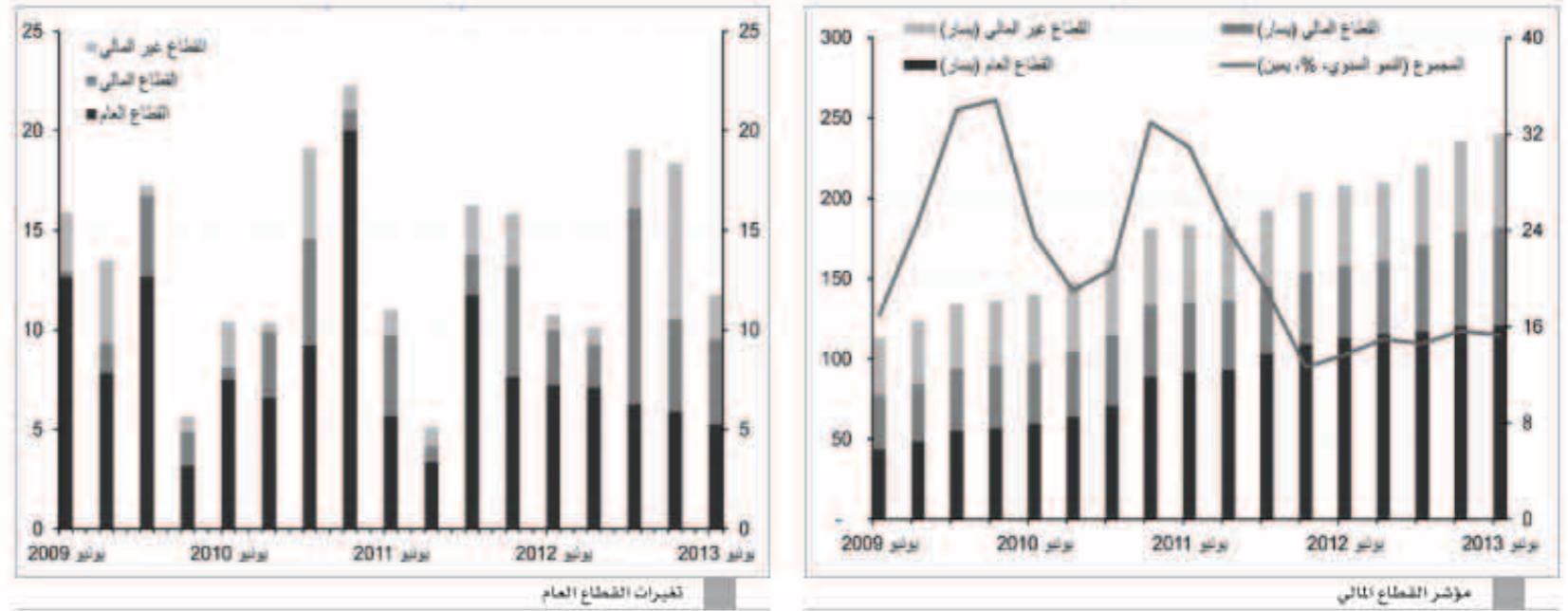
شعار تشكيل الكويت

وقالت ان حقول النفط الكويتية مرتبطة بما يصل الى 26 مركزاً للتجمیع فقط يتم فيها تجمیع النفط الخام الذي يتم انتاجه من الابار المختلفة المرتبطة بخطوط نقل النفط، وتقوم مراكز التجمیع بالمعالجة الاولیة من خلال فصل الغاز المصاحب وازالة الملوحة، وكان آخر مراكز التجمیع قد استكمل من قبل شركة اس كيه الكورية الجنوبیة في ابریل عام 2010 بمحبّ عقد بلغت قيمته 623 مليون دولار تم توقيعه في مارس 2007.

جي كوربوریشن الباتینیان، فوستر والر الامیرکیة، شركة ساپیم الایطالیة، شركة تکنیب الفرنسیة، وتوهت المحلة الى ان تصمیمات المشروع كانت قد استكملت في اواخر عام 2011 وكان من المتوقع ان تطرح المناقصة مطلع عام 2012، غير ان ذلك لم يحصل نتيجة التاخر في الحصول على موافقة مؤسسة البترول الكويتیة، التي تعتبر الشركة الام لشركة نفط الكويت، وفي اعقاب عملية تغير شاملة لقيادة الشركات النفطية.

شیبر اسپل، سیرا الى ان 12 شركة متخصصة في تنفيذ المشروعات وفقاً لنظام الهندسة والتورید والبناء EPC قد تم تأهیلها للدخول في المناقصة، منها ست شركات كورية جنوبیة دايلیم اندرسترنز، حی اس انجینیرنگ اند کوتسراکشن، هیوندای للصناعات الثقيلة، هیوندانی انجینیرنگ اند کوتسراکشن، شركة اس كيه انجینیرنگ اند کوتسراکشن، سامسونغ انجینیرنگ بالإضافة الى ست شركات اخرى هي شركة اکر سلویشنز التزویجیة، شركة شیودا كوربوریشن، وجی

«الوطني»: القطاع الخاص يقود إصدارات الدين في دول الخليج خلال النصف الأول



■ القطاع العام القطري يتصدر المدينيين بنسبة 23 في المئة يليه القطاع المالي الإماراتي

١٦ في المئة

وقد استمر تفوق أداء القطاع الخاص على القطاع العام بشكل متزايد خلال

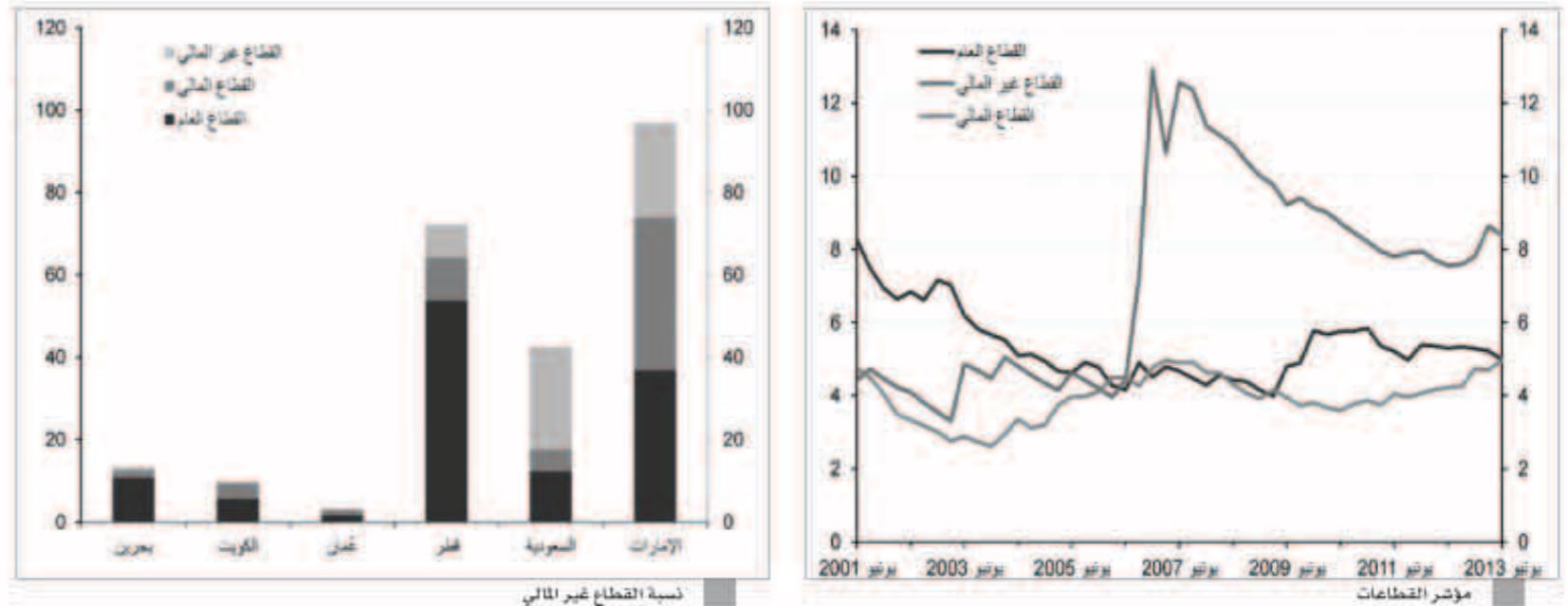
على المصالح العام يتحقق مزيد حمل
الإثنى عشر شهرًا الماضية. فقد تما إجمالي
أدوات الدين القائمة للقطاع الخاص بواقع
25 في المائة منذ يونيو الماضي، في حين
شهدت الديون القائمة على القطاع العام
نموا بواقع 7 في المائة فقط خلال الفترة
نفسها. كما ارتفعت حصة القطاع الخاص
من إجمالي الإصدارات الجديدة إلى 63 في
المائة في النصف الأول من هذا العام مقارنة
بمتوسطه البالغ 30 في المائة خلال فترة
الستة أشهر الأولى من الأعوام 2009 حتى

وقد ظل متوسط استحقاق سندات الدين المستحقة في دول مجلس التعاون الخليجي ثابتاً عند 5.8 سنوات في نهاية النصف الأول من عام 2013. وتقايرب القطاع العام والقطاع المالي في متوسط استحقاق بلغ خمس سنوات، في حين شهد القطاع غير المالي قفزة صحيحة يوازن 0.6 سنة ليحصل إلى 8.4 سنة في النصف الأول من العام 2013.

للقطاع غير المالي الخليجي زيادة بثلاثة أضعاف في النصف الأول من العام 2013، حيث قفز بنحو 6.7 مليارات دولار ليصل إلى 10.1 مليارات دولار، وهو أعلى مستوى له حتى الآن. كما سجل القطاع الخاص أقوى أداء له لفترة ستة أشهر، إذ وصل إجمالي إصداراته إلى 19 مليار دولار. وفي الإمارات، كان معظم الدين الجديد من المؤسسات المالية بقيمة 9.3 مليارات دولار، متزامناً مع تعافي القطاع الخاص وتزايد الثقة. وقد همّن القطاع غير المالي في السعودية على الإصدارات الجديدة حيث كان ذلك القطاع أكبر مصدر الدين المستحقة في دول مجلس التعاون الخليجي، تلاه مباشرة القطاع الإمارati. وتابع التقرير ارتفاع حجم الإصدارات الجديدة في النصف الأول من هذا العام بواقع 13.2 في المائة مقارنة بعام مضى وذلك بإصدار سندات جديدة بقيمة 30.1 مليار دولار خلال الأشهر الستة الماضية. وقد هيمنت الإمارات وال سعودية وقطر على ما نسبته 82 في المائة من الإصدارات الجديدة في العام 2013 بقيمة بلغت 11.6 مليار دولار و 8.0 مليارات دولار و 4.7 مليارات دولار على التوالي. وأوضح قد شهدت الإصدارات الجديدة

قال تقرير البنك الوطني ارتفع رصيد أدوات الدين القائمة من سندات وصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة حدة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2013. وقد حافظت إصدارات القطاع الخاص على وتيرتها القوية لتهيئه بذلك على نشاط أدوات الدين في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد كان هذا النشاط

مدفوعاً بالقطاع غير المالي الذي شهد أفضل سة أشهر له حتى الآن. وأضاف التقرير بلغ مجموع أدوات الدين القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي 239.8 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام 2013، مرتغأ بقيمة 19.1 مليار دولار حتى الآن في العام 2013 وبنسبة 15.3 في المئة مقارنة بعام مضى. ويتصدر القطاع العام القطري المديون بنسبة 23 في المئة من كافة الديون المستحقة، ويليه القطاع المالي في الإمارات بنسبة 16 في المئة، ثم القطاع العام في الإمارات 15 في المئة، ومن بين المصادرين من القطاع الخاص غير المالي، كان القطاع السعودي الأكثر نشاطاً بنسبة بلغت 10 في المئة من كافة



QNB: الأسعار تتجه للاستقرار في دول مجلس التعاون

يسbib زيادة اعداد العماله الوافده للعمل في مشاريع البنية التحتية الضخمه، مما ادى إلى ارتفاع الاسعار. وارتفع التضخم في اسعار الإيجار بنسبة 6.7 في المئة منذ بداية العام وحتى شهر يونيو مقارنة مع تراجع اسعار الإيجار في معظم الأشهر خلال الفترة بين بداية عام 2009 وحتى منتصف عام 2012. ومن ناحية أخرى، استمرت معدلات التضخم في اسعار الغذاء مستقرة نسبيا عند 2.5 في المئة منذ بداية العام الجاري. وتتوقع مجموعة QNB المزيد من الارتفاع في اسعار الإيجار نتيجة لإطلاق عدد من المشاريع الضخمة خلال الفترة القادمة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع التضخم بشكل طفيف ليصل إلى 3.6 في المئة في عام 2013 وإلى 3.8 في المئة خلال عام 2014.

كما ارتفعت اسعار الإيجار في البحرين بسرعة حيث بلغت 9.3 في المئة منذ بداية العام في ارتفاع قوي للأسعار بعد التراجع الحاد خلال عامي 2011 و 2012 نتيجة لتداعيات الأوضطرابات السياسيه على النشاط الاقتصادي.

■ معدل التضخم
بلغ 2.9 في المئة

ويعتبر ارتفاع معدلات التضخم في السعودية هو العامل الرئيسي في ارتفاع التضخم في المنطقة بشكل عام. وقد بلغ متوسط التضخم في أسعار الغذاء في السعودية 5.8 في المائة خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث ارتفعت الأسعار بسبب معوقات في الإمدادات المحلية رغم تراجع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية. وتعتمد السعودية على إمدادات الغذاء المحلية بشكل أكبر من بقية دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تباطأ التضخم في تكاليف الإيجار في السعودية عقب إطلاق برنامج ضخم للمشاريع السكنية والذي أدى إلى تقليص

وتمثل تكاليف الإيجار 27 في المئة من إجمالي مؤشر أسعار المستهلكين في مجلس التعاون الخليجي، في حين تمثل أسعار الغذاء 20 في المئة من المؤشر. ويعيل هذان المكونان إلى التذبذب بشكل نسبي، الأمر الذي يسبب معظم التغيرات في معدلات التضخم. وبشكل عام، يبلغ متوسط التضخم في الإيجار 2.9 في المئة منذ بداية العام وحتى الآن. وقد ارتفعت أسعار الإيجار في بعض الدول الدوحة قطر ومملكة البحرين، وبادات تعاود الارتفاع في دول أخرى لكنها تظل عند مستويات منخفضة مثل الإمارات العربية المتحدة. كما استمر التضخم في أسعار الغذاء عند مستويات منخفضة في معظم دول المنطقة، باستثناء المملكة العربية السعودية. بما يتماشى مع مؤشرات أسعار الغذاء العالمية حيث تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي على الاستيراد لتغطية معظم احتياجاتها من الغذاء. وتتحمّل السعودية على ما يقارب من نصف اقتصاد منطقة مجلس التعاون الخليجي

**«البنك الوطني»: هديل بدر فازت
بالمكافأة الدراسية لمدة سنة**

An advertisement for NBK Bank. The top half features a large logo with the word "الوطني" in Arabic above "NBK". To the right of the logo is a silhouette of a camel. Below the logo, there is a photograph of a man in traditional white Saudi clothing and a woman in a white blazer and black skirt, both smiling and holding a small dark gift box with a white ribbon. The background is plain white.